المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل - الخميس ٢٨ آب ٢٠٠٨ م - ٢٧ شعبان ١٤٢٩ هـ

«المنظّمة للاتصالات» تطلق تقريرها السنوي وموقعها الألكتروني المتطوّر

باسيل: متفاهمون مع الهيئة وندعم استقلاليتها وتعزيز إمكاناتها

شحادة: لدينا الفرصة وعلينا الانتقال إلى مرحلة القرار والتنفيذ

● الاحتفال في «بيال»

قال وزير الاتصالات جبران باسيل إن الوزارة على تفاهم تامّ مع «الهيئة المنظّمة للاتصالات» (TRA) بخصوص السياسة العامة لتحرير قطاع الاتصالات في لبنان، مؤكّداً دعمه استقلالية الهيئة وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لها كي تقوم بالمهامّ الموكلة إليها بموجب القانون.

واعتبر وزير الاتصالات أن «الخصخصة ممكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية المقبلة إذا ما تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافرت القناعة السياسية عند كل الأطراف، وسنسعى لتأمينها».

بدوره، اعتبر رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) ومديرها التنفيذي كمال شحادة أنه حان الوقت لتبني وتنفيذ خطة الهيئة لتحرير قطاع الاتصالات اليوم قبل الغد، ورأى أن «لدينا فرصة يجب ألا نضيّعها مجدداً كما حصل في السنوات السابقة، ويات علينا أن ننتقل من مرحلة الدعم في البيانات المتتالية إلى مرحلة أخذ القرار والتنفيذ».

ولفت إلى أن هذه الخطة ترتكز على ٣ محاور متوازية الأهمية والأولوية، تشمل تحرير قطاع الهاتف الخلوي، تحرير وتطوير خدمات «الحزمة العريضة» (Broadband) وتوزيعها، وترخيص المشغّل الوطني «اتصالات لبنان».

وإذ أعلن بالمناسبة إطلاق موقع الهيئة الالكتروني الجديد "www.tra.gov.lb" بحلّة جديدة مطوّرة، قال شحادة «إن كل ما حقّقناه حتى اليوم نعتبره مرحلة تأسيسية أرسينا فيها الأنظمة الضرورية التي تحكم آليات العمل في قطاع الاتصالات. غير أن ما نطمح إليه هو أكثر بكثير من الواقع الحالي، لا سيما أن الإصلاحات الهيكلية الأساسية في القطاع لم تكتمل لغاية الآن، وهي تبقى أمراً جوهرياً لا بد من الوصول إليه، خصوصاً على مستوى إعادة هيكلة وزارة الاتصالات، ومن ضمنها إنشاء المديرية العامة للاتصالات، وإنشاء شركة «اتصالات لبنان» (Liban Telecom) وفقاً لقانون الاتصالات ٤٣١».

وكان باسيل وشحادة يتحدّثان أمس في مركز «بيال» خلال لقاء دعت إليه الهيئة حول إنجازاتها وخططها المستقبلية تحتَ عنوان «خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان»، ووزّعت خلاله التقرير السنوي الأوّل عن تقدّم عملها، بحضور الوزير السابق مروان حماده، ووزير الداخلية زياد بارود، وعدد من النوّاب، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أنطوان خير، والمدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، والمدير العام لوزارة الاتصالات رئيس هيئة «أوجيرو» بالوكالة عبد المنعم يوسف، ورئيس محكمة الاستئناف في بيروت القاضي مروان كركبي، وعضوي مجلس إدارة الهيئة محاسن عجم وباتريك عيد، وحشد من موظّفي الهيئة ووزارة الاتصالات والمعنيين بشؤون قطاع الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.

باسيل

بعد كلمة ترحيبية من أمين سر الهيئة المدير الإداري أمين مخيبر، كانت كلمة الوزير باسيل الذي استهلها بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبراً أن دورها مهم جداً وأساسي في مسألة تنظيم القطاع. وأشار إلى أن الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملاً نتيجة عدم تطبيق القانون ٤٣١ تطبيقاً تاماً.

وقال إن صلاحيات الهيئة واضحة بموجب القانون، وتسمح لها أن تكون السند الأساسي لتنظيم القطاع كما يجب، أسوة بما هو حاصل في معظم دول العالم، مضيفاً «أن المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون بشكل كامل، نتيجة عدم إجراء التعيينات اللازمة في شركة «ليبان تيليكوم»، ما سبّب الوضع الحالي المتّسم بالالتباس».

وأكد أن الوزارة تدرك تماماً طبيعة الصلاحيات الممنوحة للهيئة، و«نحن نعتبر أننا نمر بمرحلة انتقالية، ونتمنى خلالها استمرار التعاون بين الهيئة وكل المديرين بالوزارة، بانتظار إجراء تعيينات «ليبان تيليكوم»، بما يؤدي إلى تفاهم على كل شيء بخصوص الصلاحيات والواجبات»، لكنّه شدّد قائلاً «نحن متفقون مع الهيئة على السياسة العامة لقطاع الاتصالات».

وتحدّث عن خصخصة قطاع الهاتف الخلوي، فقال «إن هذا الأمر بديهي وأساسي، ولا أحد يناقش فيه، باعتباره أمراً أساسياً بالنسبة إلى الدولة، والسير بالمسار الإصلاحي بموجب «باريس-٣»، وهذا أمر مساعد للاقتصاد الوطني، وسيكون له انعكاسات مفيدة على المستهلك من خلال توفير خدمات عالية المستوى بأسعار أقل، والطريق الأقصر هو خصخصة الهاتف الخلوي».

وعن تحرير القطاع، قال الوزير باسيل «نحن متّفقون على هذا الأمر، وعلى تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات والاستفادة من المهارات اللبنانية الموجودة في الخارج، وهذا أمر يمكن تنفيذه، خصوصاً أن الهيئة المنظّمة تعدنا بتكثيف عملها على توزيع الترددات وإصدار التراخيص لشركات نقل المعلومات».

وتابع «هذا ما يوجب على الوزارة تأمين سعات محلية ودولية أكبر بكثير من تلك المتوافرة اليوم. لقد بدأنا بكل التحضيرات وخلال الأسبوع الجاري أو أول أيلول المقبل، سيكون لدينا سعات إضافية تؤمّن للسوق كل ما هو مطلوب».

وقال «هذا أمر مفيد جداً، إلى جانب الكابلات الدولية التي ستعمل ابتداء من ٢٠١٠، وحتى ذلك الحين سوف نسعى لتأمين السعات المطلوبة. هذا بالنسبة إلى موضوع الحزمة العريضة».

وفي موضوع شركة «ليبان تيليكوم»، قال الوزير باسيل «هذا ليس خياراً، بل نصّ عليه القانون، وعلينا تطبيقه، لكنه ينتظر التعيينات التي يجب أن نضعها في إطارها السياسي كي تتم، ونتمنّى أن تكون الكفاءة هي الأساس، وسنعرض على مجلس الوزراء أهمية إجراء التعيينات، لأن لا تنافس حقيقياً في السوق من دون هذه الشركة وإعطائها كل الفرص للانطلاق. ويجب أن تكون لها الأولوية في هذا المجال، ولا يعني ذلك احتكاراً وحداً من المنافسة العادلة، بل هي المشغّل الوطني الذي يجب أن يكون عنواناً كبيراً، وما يوجد عندنا من كفاءات يعطيها فرصة للتميّز بدور ريادي على مستوى المنطقة».

وتابع أن «هذه خطوط عريضة نحن متفاهمون عليها مع الهيئة المنظّمة للاتصالات، وأتمنى ألا يكون في هذا القطاع أحد لديه رأياً آخر بهذا الشأن».

وأضاف «سنعمل معاً لنعطي الهيئة الإمكانات لعملها، وسنمنحها قدرات أكبر من تلك المعطاة لها اليوم. ولتسهيل عملها سنؤمّن لها الإمكانات لأن المطلوب منها كثير جداً، وهي تحتاج إلى الإمكانات كي تحققه، لا سيما أنها هيئة مستقلة ويجب أن تكون لديها هذه الإمكانات».

واستطرد يقول «إن التفاهمات مع الهيئة المنظمّة في هذه المرحلة ستأتي بصورة طبيعية، وسنمضي على هذا الطريق».

وقال وقد وعدتنا الهيئة بإنجاز توزيع الترددات وجهوزيتها لمنح التراخيص اللازمة لكل الشركات قريباً، ولا تزال تراخيص الحزمة العريضة الوطنية اليوم قيد النقاش».

وأشار إلى الجهود المشتركة التي بذلتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة في موضوع حماية المستهلك، لا سيما لجهة السوق السوداء في البطاقات المدفوعة سلفاً»، مضيفاً «في موضوع التشويش الحاصل يفترض أن ننكبّ معاً وسريعاً على معالجته لأنه يهرّب كثيراً من المداخيل».

وفي ملف مراكز الاتصال الدولي (International Call Centers)، قال الوزير إن «ثمّة تفاهماً قائماً مع الهيئة المنظّمة في هذا الشأن، وعلى مقدّمي الطلبات أن يستعدّوا قريباً لأن طلباتهم ستُبت. وهذا أول إنجاز حققناه بالتعاون مع الهيئة، وسيُعلن عنه قريباً جداً».

شحادة

أما شحادة فقد شكر الحكومة السابقة «التي قُدّر لها أن تكون السلطة التنفيذية التي أدخلت قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنيّ في مرحلة إعادة هيكلته وتحريره، من خلال تعيينها مجلسَ إدارة «الهيئة المنظّمة للاتصالات» (شباط ٢٠٠٧)، وتأمينها الاحتياجات الضرورية لتأسيسها وانطلاقتها، وإطلاقها عملية تحرير هذا القطاع الحيوي».

وخصّ بالشكر وزير الاتصالات السابق مروان حماده، وعبّر عن تقديره «لمَا وَرَدَ في البيانِ الوزاريّ لحكومة الإرادة الوطنية الجامعة، ووجّه تنويهاً خاصاً إلى الوزير باسيل، «الذي لا يدخّر أيّ جهد لمؤازرتنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها معاً، ونأمل أن يؤدّي التعاون الوثيق بيننا إلى إنجاز الكثير مما جاء في البيان الوزاري من أهداف طموحة».

و قالَ شحادة «نعتقد أن مسؤوليةً تاريخيةً ملقاةٌ اليومَ على عاتقِ الوزير باسيل، كما على الحكومة مجتمعةً، فهي التي أكّدت في بيانها الوزاري أنها سوف تكون حكومة فاعلةً لا مرحليةً وحسب، وإذا ما قُدّرَ لها تطبيق ما ورد في بيانها، فسوف تترك أثراً إيجابيّاً كبيراً في مستقبل قطاع الاتصالات والاقتصاد الوطني».

وأوضح أن «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلّم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية، التي يبقى دورها فاعلاً في الإصلاحات الهيكلية لتحرير السوق، خصوصاً وأنّ الهيئةَ المنظّمةَ جاهزة ومستعدة تمام الاستعداد للتنفيذ الفوري».

وتابعَ «إن لبنان، الذي كان بلداً يتصدّر كل دول المنطقة مستوى في ميدانِ الاتصالاتِ أصبح اليومَ في ذيلِ اللائحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر معدلات الاختراق المتدنية (فهي لا تتخطى ٢٠ في المئة في سوق الهاتف الثابت، و٣٠ في المئة في سوق الهاتف الخلوي)، وعدد الخدمات المتوافرة ونوعيتها، وتأخير تقديم الخدمات الجديدة، ونسبة السعر إلى الجودة».

وعن «برنامج تحرير قطاع الاتصالات»، قال شحادة «بإمكان الهيئة أن تعدكم بأنكم، خلال شهرين أو ثلاثة من البدء بتنفيذ هذه الخطة، ستلمسون الفرق بالنوعية وبالسعر. كما أنّه خلال سنتين كحدّ أقصى، ستتطور الشبكات، وبالتالي، ستتنوع الخدمات المتوافرة، والسعات التي ستحصلون عليها».

وفي السياق عينه، قال «بإمكاننا أن نعدكم، أنه، مع انتهاء الخطة الخمسية، نكون قد أعدنا لبنان إلى مركز الصدارة في المنطقة، وبتنا نسهم في إعادة الشباب اللبناني إلى بلده. وقد وضعنا لهذا الهدف خطة متوسطة الأمد تمتد على فترة السنوات الخمسة المقبلة، تتيح للبنان، إذا ما تمّ تطبيقها، العودة إلى مركز الصدارة الإقليمي الذي كان يحتله، معتمداً على سوق اتصالات تنافسية، عادلة ومزدهرة، تكون بحد ذاتها المحرّك الأساسيّ لزيادة الإنتاجية وللنمو الاقتصادي».

٣ محاور أساسية

ثم تناول شحادة ٣ محاور اعتبرها أساسية لعمل الهيئة، وتناول في المحور الأول ملف الهاتف الخلوي، حيث قال إن «الهيئة، إذ تلتزم بالخصخصة، تؤكّد أنه إذا ما قرّرت الحكومة خلال الأسابيع القادمة خصخصة الهاتف الخلوي، فستظهر نتائج الخصخصة في ربيع عام ٢٠٠٩، بما ينعكس انخفاضاً جذرياً في الأسعار وتحسين نوعية الخدمات وضخ استثمارات ضخمة في البلد».

وإضافة إلى الشركتين الفائزتين بالمزايدة العالمية، أوضح شحادة أن المشغّل الوطني سيحصل، فور تشركته، على رخصة لتقديم خدمات الخلوي وقد بدأت الهيئة بإصدار الأنظمة التي ستؤمّن لشركة «اتصالات لبنان» فرصة للمنافسة، ومن أهمها التجوال الوطني (National Roaming) وخدمة نقل رقم الخلوي (Mobile Number Portability).

وعلى ضوء معطيات السوق الجديدة، وإذا ما تبيّن للهيئة أن المنافسة بين ٣ مشغلين لم تؤدّ بالسرعة المطلوبة إلى تحسّن جذريّ في التغطية والنوعية والأسعار، أعلن شحادة أن الهيئة سوفَ تدرس إمكانية إصدار تراخيص لمشغلين افتراضيين (MNVO)، إصدار تراخيص جديدة ومنها تراخيص لإستعمال تقنيات منافسة للخلوي. كما تنوي إصدار تراخيص لمشغلين افتراضيين. وستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان النتائج المرجوّة.

وفي المحور الثاني، تطرّق شحادة إلى موضوع «الحزمة العريضة»، حيث تعمل الهيئة على ٣ مبادرات رئيسية تساعدها على تحقيق منافسة في خدمات «الحزمة العريضة»:

١ - إعادة إصدار تراخيص مقدّمي خدمات الإنترنت (ISP) ومقدّمي خدمات نقل المعلومات (DSP) الحاليين، ولكن بصيغة جديدة، وفقاً للقانون ٤٣١، وقد تم ذلك في نيسان ٢٠٠٨.

٢ - إطلاق مزايدة عالمية لتراخيص «الحزمة العريضة» الوطنية، National (Broadband) Licenses في أواخر عام ٢٠٠٨ لتشمل شبكة وطنية ومعابر اتصال دولية (International Gateway).

٣ - فتح المجال أمام شركات جديدة لدخول السوق عبر نظام ترخيص مفتوح أمام الجميع من دون قيود مما يمكّن هذه الشركات من تقديم جميع خدمات النفاذ (باستثناء تلك التي تتوجب ترخيصاً خاصاً كالهاتف الثابت والخلوي والحزمة العريضة على المستوى الوطني) وبالتالي، منافسة مقدّمي الخدمات الحاليين بعدل ومساواة. وسوف تبدأ الهيئة بمنح تراخيص النفاذ الجديدة خلال الفصل الرابع من العام الجاري.

وفي المحور الثالث المتعلق بشركة «ليبان تيليكوم»، شدّد شحادة على حرص الهيئة على إنشاء الشركة، وعلى تأمين كل شروط نجاحها من خلال الترخيص والأنظمة، ومن ذلك تأمين ترددات خاصة بها كي تقدّم خدمات الجيلين الثاني والثالث، إضافة إلى تخصيص نحو مليوني رقم للخدمات الخلوية، وإصدار الأنظمة التي ستسمح لشركة «اتصالات لبنان» بمنافسة المشغّلَيْن الآخريْن بسرعة وفعالية، ومن أهمها التجوال الوطني (National Roaming) وخدمة نقل رقم الخلوي (Mobile Number Portability).

واعتبر أن «التسريع في عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة «اتصالات لبنان» سيؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة قيمة الشركة وإرساء أرضية ثابتة للعمل بين المشغّلين في السوق، فضلاً عن زيادة المنافسة في سوقي الهاتف الثابت والخلوي وخدمات الحزمة العريضة وخدمات الاتصالات الأخرى».

وتعهّد شحادة «المثابرة في جهودنا خلال المرحلة المقبلة، لخلق الإطار الذي يمكن لبنان من تحقيق وثبة نوعية، مستعيداً مركزه الرئيسي في سوق الاتصالات على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، نحن ملتزمون إعادة هيكلة السوق وإصدار أفضل الأنظمة ووضعها قيد التنفيذ، هادفين في ذلك لإعادة لبنان إلى مركز الصدارة في تطوّر الخدمات الخلوية وخدمات «الحزمة العريضة» وتوسيع دائرة انتشارها خلال السنوات العشر المقبلة».

حوار

ثم جرى حوار بين باسيل وشحادة مع الحضور، أكد خلاله الوزير أن الخصخصة ممكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية المقبلة إذا ما تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافرت القناعة السياسية عند كل الأطراف، «وسنسعى لتأمين هذه القناعة».

ورداً على سؤال طرحه عبد المنعم يوسف حول إمكانية تطبيق خطة الهيئة المنظّمة في ظل غياب «ليبان تيليكوم»، قال شحادة «قلنا إنه من الإصلاحات الهيكلية تعيين مجلس إدارة «ليبان تيليكوم»، وهذا أمر أساسي، لكن ثمة جانب قانوني في سؤالك، ونحن نعتبر أن ما لدى «أوجيرو» و«ليبان تيليكوم» هو ملك الدولة العام، لا سيما المسالك والمجاري والأملاك، وبالتالي هي ملك لكل اللبنانيين، وعلينا أن نفعّل هذه الأملاك ونستثمرها»، مشيراً إلى أن القانون يحدد كيفية استخدام الأملاك العامة، وقد لحظ قانون الاتصالات آلية لاستثمارها من قبل القطاع الخاص».

ورداً على سؤال آخر، قال الوزير باسيل «لن أعمل شيئاً على حساب «ليبان تيليكوم»، لأني حريص عليها، وسنؤمّن لها كل الظروف والمناعة لتكون انطلاقتها جيدة، وهذا تعهّد مني كوزير للاتصالات».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"